مجلس النواب

فريق التقدم والاشـتـراكيـة الرباط في 2022/10/26

الرقم : 6734

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

ما تعرفه بعض المؤسسات المنتخبة من تعسف مؤسساتي ضد النوع الاجتماعي

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
عرفت القضية النسائية بالمغرب ثورة هادئة و مستدامة في سياق دينامية مجتمعية و تنموية مستلهمة من الإرادة الملكية السامية، لأجل أن تتبوأ النساء المكانة التي تستحققنها، من أجل بناء مجتمع قوي منفتح و متطور ، وهو ما يترجمه دستور 2011 الذي شكل علامة فارقة في مجال إقرار الحقوق الإنسانية للنساء ببلادنا، من خلال تنصيصه على المناصفة و المساواة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و البيئية، و ما تلاه من إقرار لمجموعة من الإصلاحات الرامية إلى تقوية التمكين السياسي للنساء في جميع المجالات.
إنّ تحقيق تمكين أفضل للنساء، وتحسين أكبر لأوضاعهن في شتى المجالات، ارتكازاً على المكتسبات المتأتية بعد مسيرة عقود طويلة من النضالات النسائية والحقوقية في هذا الإطار، يقتضي انخراطاً أقوى لمدبري الشأن العام، مركزيا وترابيا، بما ينسجم مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب فيما يخص القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومع التحولات المجتمعية المتسارعة.
السيد الوزير المحترم؛
لا يخفى عليكم أن بعض المجالس الترابية المنتخبة لا تتعاطى مع المكانة السياسية للمرأة إلا من خلال العدد الذي رفعته القوانين الانتخابية المعدلة، عوض إشراكها الفعلي في التدبير، ورفع كل أشكال العنف المؤسساتي الممارس تُجاهها. هكذا يُسجَّلُ في عددٍ من المجالس الجماعية تعرض منتخباتٍ إلى كافة أشكال التضييق والإقصاء من التعبير.
إن إعادة الاعتبار للمرأة وإقرار حقوقها على كافة المستويات، وفي مقدمتها الحقوق السياسية، هو المدخل الأمثل لبناء وتوطيد ديموقراطية سليمة، باعتبار هذه الأخيرة رافعة أساسية للتنمية.
بناء عليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات التي تنوون القيام بها، من أجل صون الحقوق السياسية للنساء داخل المجالس المنتخبة؟ ورفع كل تعسف مؤسساتي ضد النوع الاجتماعي الذي قد يتعرضن له؟
وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

لبنى الصغيري